

Distr.: General
9 September 2011
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة غابون في شهر حزيران/يونيه ٢٠١١ (انظر المرفق). وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي، في أعقاب مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نويل نيلسون ميسون



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة غابون (حزيران/يونيه ٢٠١١)

مقدمة

نظر مجلس الأمن، خلال فترة رئاسة غابون له في شهر حزيران/يونيه ٢٠١١، في مجموعة من القضايا المتعلقة بمناطق جغرافية متنوعة، بما في ذلك الحالة في أفريقيا (السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، والقرن الأفريقي، وليبيا وغينيا - بيساو) وفي الشرق الأوسط. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة دورية من تقديم إدارة الشؤون السياسية، وإحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وإحاطة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (من ١٩ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١). وتناول المجلس أيضا المسألة الموضوعية الخاصة بأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلم والأمن الدوليين وناقش أجوبته على طلب تقدمت به إريتريا، وجيبوتي، والصومال، وإثيوبيا بشأن الحالة في المنطقة. ودرس المجلس كذلك عمل بعض هيئاته الفرعية وأوصى بإعادة تعيين بان كي - مون أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة ولاية ثانية. وفي شهر حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن ٢٨ اجتماعا رسميا، بما في ذلك ٣ مناقشات، و ٢٥ مشاورا، واجتماعان خاصان وحوار تفاعلي مع وفد وزاري من الاتحاد الأفريقي. واتخذ المجلس ١٢ قرارا، واعتمد بيانين رئاسيين وأصدر ٥ بيانات صحفية.

أفريقيا

مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

في يوم ٣ حزيران/يونيه، التقى أعضاء المجلس بأبي موسى، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا المنشأ حديثا ومقره في غابون.

وشكر الممثل الخاص أولا، في بيانه، المجلس على قبول ترشيحه وإعطائه إياه فرصة الإفصاح عن آرائه حول المهمة المسندة إليه.

ثم قدم تقريرا عن الصلات التي كان بصدد إقامتها أو سعى لإقامتها مع بلدان في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، بما في ذلك البلد المضيف، ومع منظمات إقليمية. وشدد على الحاجة لإقامة صلات مع وكالات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية،

كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال الممثل الخاص أيضا إنه يتوقع أن يستفيد من خبرة مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا.

وأعرب أعضاء المجلس عن اهتمامهم الكبير بعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، لا سيما في ما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية. وشدد كثير من الأعضاء على الحاجة لدراسة وتحليل المسائل دون الإقليمية من أجل فهم أفضل للمشاكل المتفشية هناك وحشد دعم دولي أقوى للمبادرات الإقليمية بغية مواجهة تلك التحديات.

وأكد أعضاء المجلس على الحاجة للتنسيق مع المنظمات الإقليمية من أجل تفادي تكرار الجهود وتعزيز أوجه التآزر التي تؤدي إلى تحسين فهم ولاية المجلس. فحثوا على سبيل المثال على التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في ما يتعلق بالحكومة الرشيدة، وحقوق الإنسان، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

ولاحظ بعض الأعضاء الدور الذي يجب أن يلعبه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في وضع نهج منسجم للأمم المتحدة في التصدي للتهديد الإقليمي الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. واقترح بعض الأعضاء أن يقدم المكتب الدعم للعمليات الانتخابية ويساعد الدول في المنطقة دون الإقليمية على تطوير قدراتها الوطنية في هذا المجال.

السلام والأمن في أفريقيا

في ٢١ حزيران/يونيه، استمع المجلس لبيان زكاري موبوري - مويتا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

ووصف الممثل الخاص التدابير التي اتخذها المكتب لتحسين تنسيق مبادرات السلام والأمن بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما في الصومال ودارفور. وقال أيضا إن المكتب يركز على تعزيز قدرات آليات الوساطة الإقليمية ونواح أخرى. وكرر أعضاء المجلس من جديد توقعاتهم بالنسبة للمكتب، مشددين على الحضور البارز والفعال للأمم المتحدة في أديس أبابا.

وأكد العديد من الأعضاء على الحاجة لتقوية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وأخيرا، أشار أعضاء المجلس إلى أنهم يتطلعون إلى دراسة أول تقرير عن عمل المكتب باهتمام كبير بمجرد توافره.

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

اجتمع مجلس الأمن يوم ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ للاستماع إلى تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا التي أنجزت من ١٩ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١ في إثيوبيا، والسودان، وكينيا. وترأس الجزء المتعلق بأديس أبابا جيرار أرو، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة واشترك كل من سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، وفيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، في قيادة الجزء المتعلق بالخرطوم وكادقلي وجوبا. وأخيرا، اشترك مارك لايل غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وباسو سانغكو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، في قيادة الجزء المتعلق بنيروبي.

وواصل أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، تبادلهم لوجهات النظر حول طرق وسبل إنشاء شراكة فعالة وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وتبادل أعضاء الهيئتين وجهات النظر حول المسائل الراهنة الكبيرة المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا، وبخاصة الحالات في السودان، والصومال، وليبيا، وكوت ديفوار.

وفي السودان، التقى أعضاء المجلس بالزعماء السياسيين السودانيين في الخرطوم وجوبا. وفي كل زيارة من هاتين الزيارتين، أكد المجلس مجددا التزامه بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل تحت رعاية الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ الخاص بالسودان، الذي يترأسه الرئيس مبيكي من جنوب أفريقيا. وقيم المجلس أيضا التحضيرات المتعلقة باستقلال جنوب السودان، وبخاصة في ما يتعلق بالأمن، والمعونة الإنسانية، والتنمية وبناء القدرات.

الحالة في أبيي

دعا أعضاء مجلس الأمن الطرفين إلى الاتفاق على المسائل الأخرى التي لم يبت فيها بعد والمتعلقة باتفاق السلام الشامل وتدابير ما بعد الاتفاق التي يجب اتخاذها والتشاور مع الأمم المتحدة حول وجود الأمم المتحدة المقبل في السودان.

وكرر أعضاء المجلس دعمهم لعملية السلام التي يشرف عليها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة برعاية دولة قطر.

وفي نيروبي، اجتمع أعضاء المجلس مع القيادة السياسية الصومالية. وأعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء عدم الاستقرار المزمع الذي يسود الصومال، وبخاصة في ما يتعلق بالإرهاب، والقرصنة على طول الساحل الصومالي والحالة الإنسانية الكارثية.

ونددوا بكل الهجمات والتفجيرات الإرهابية التي يقترفها كل من المجموعات المسلحة والمقاتلين الأجانب، وأبرزهم جماعة الشباب، ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسكان المدنيين.

وكرر أعضاء المجلس دعمهم لأوغوستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، وللتدابير التي اتخذها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية تحقيق السلام والمصالحة في الصومال.

وحثوا المؤسسات الاتحادية الانتقالية على المشاركة على نحو كامل وبناءً في عملية التشاور، بما في ذلك في الاجتماع الاستشاري الذي سيعقده الممثل الخاص في مقديشو.

وطلب أعضاء المجلس إلى جميع الدول، ولا سيما تلك الموجودة في المنطقة، إنفاذ عمليات حظر الأسلحة في الصومال وإريتريا.

وأخيراً، أعادوا التأكيد على أنه من المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار، وبناء السلام، وإعادة البناء في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في الصومال.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

كانت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية موضوع خمسة اجتماعات رسمية للمجلس واجتماع واحد غير رسمي على مستوى الخبراء. فقد اجتمع أعضاء المجلس في ٣ حزيران/يونيه مع البلدان المساهمة بقوات؛ وفي ٩ حزيران/يونيه، قدم روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، آخر تقرير للأمين العام. وفي ١٣ حزيران/يونيه، تحدثت الممثلة الدائمة للبرازيل ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، أثناء المشاورات بصفتها رئيسة لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤).

وقد تركزت جلسة ٩ حزيران/يونيه، التي شارك فيها الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية أتوكي إيككا، حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع عقدها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وقد أشار الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن عوامل المخاطر الأمنية الماثلة الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست هي نفسها تلك التي كانت موجودة خلال انتخابات عام ٢٠٠٦. وقد أكد على أن البعثة توفر دعماً تقنياً قيماً للعملية الانتخابية، بيد أنها سوف تحتاج إلى موارد مالية إضافية من أجل الاستمرار في القيام بذلك. وأشار أيضاً إلى أن العمليات العسكرية التي تقوم بها البعثة قد تأثرت بتخفيض عدد الطائرات العمودية التي تحت تصرفها.

وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة، قال الممثل الخاص إن جيش الرب للمقاومة هو بمثابة التهديد الرئيسي للسكان المدنيين، وأردف قائلاً إن السبيل الوحيد للحد من تأثير هذه الجماعة بشكل ملموس أو القضاء عليه هو إزاحة قادتها، الذين كانت المحكمة الجنائية الدولية قد وجهت التهامات إلى ثلاثة منهم.

وفيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية، قال الممثل الخاص للأمين العام أنه حتى لو أزمعت البعثة الاستمرار في مساعدة الحكومة الكونغولية على إقامة مراكز لتعقب أثر المعادن التي تستخرج وتباع في شرق البلاد؛ لا يزال من الضروري تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الاستغلال غير القانوني.

وذكر السيد إيكبا بأن تحسين تنظيم وإجراء الانتخابات المقبلة في ظل أفضل الظروف الممكنة يشكّل تحدياً رئيسياً لحكومته وللمجتمع الدولي. كما أشار إلى أن بلده يؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة عام واحد.

وطلب كذلك تجديد تلك الأحكام الواردة في القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠)، والتي تمنح فريق التقييم المشترك ولاية المشاركة في صنع القرار، بهدف تحقيق الانسحاب التدريجي والمنظم للبعثة، وذكر أيضاً أن بلاده تتوقع مساعدة البعثة في إصلاح قوات الشرطة الوطنية، التي سيناط بها توفير الأمن خلال الانتخابات. وفيما يتعلق بإصلاح الجيش الوطني، قال إن من الأفضل اتباع نهج ثنائي.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتمديد ولاية البعثة وتقديم الدعم التقني لإتاحة إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية. ومع الإقرار بالتحسُّن العام في الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء أنشطة الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة. وأعربوا عن اعتقادهم بضرورة توفير الحماية للسكان المدنيين على سبيل الأولوية للبعثة.

ورحّب أعضاء المجلس خلال الاجتماع المعقود في ١٣ حزيران/يونيه بتحسّن العلاقات بين السلطات الكونغولية وفريق خبراء لجنة الجزاءات، وبتكثيف الجهود لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية للبلاد. كما رحبوا بالتعاون الإقليمي في هذا الصدد، لافتين النظر إلى الارتباط بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المتمردة. وأخيرا، أكدوا من جديد على الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، اعتمد أعضاء المجلس القرار ١٩٩١ (٢٠١١)، بتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

كوت ديفوار

اعتمد مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه، القرار ١٩٩٢ (٢٠١١)، الذي يمدد حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ نقل ثلاث طائرات عمودية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

غينيا - بيساو

استمع مجلس الأمن في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، إلى البيانات التي أدلى بها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو جوزيف موتابوبا، ووزير الدفاع في غينيا - بيساو أريستيدس أوكانتي دا سيلفا، والرئيس الحالي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مانويل أوغوستو. كما استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الدائمة للبرازيل ماريا لوزا روبرو فيوتي، بصفتها رئيسة تشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة لغينيا - بيساو. وأقر المتحدثون بأن غينيا - بيساو لا تزال تواجه العديد من التحديات بالرغم من الجهود المحمودة للحكومة.

كما رحبوا باعتماد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا يوم ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ لخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة بالاشتراك مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومنح ٦٣ مليون دولار لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو. ورحّب المتحدثون أيضا بالتقدم المحرز من خلال التعاون الثنائي، ولا سيما مع أنغولا والبرازيل والبرتغال.

وشدد المجلس في بيانه الصحفي على ضرورة قيام السلطات في غينيا - بيساو بتحقيق السيطرة المدنية على قوات الأمن في غينيا - بيساو، وإحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن وتشكيل قوات أمن فعالة ومهنية وخاضعة للمساءلة وتحترم سيادة القانون. كما دعا إلى الملاحقة الجنائية لأولئك المدانين بارتكاب اغتيالات سياسية والاتجار بالمخدرات.

ورحبت الممثلة الدائمة بإنشاء صندوق المعاشات التقاعدية للمقاتلين السابقين، وهو ما يُعد عنصراً أساسياً لإصلاح القطاع الأمني. كما أعربت عن ارتياحها للقرار الذي اتخذته حكومة غينيا - بيساو بالمساهمة بـ ٤,٥ ملايين دولار في الصندوق.

وقال أعضاء المجلس إنه بينما يُعد تحسُّن الحالة الأمنية والسياسية في غينيا - بيساو مشجعاً، ينبغي النظر إلى ذلك من حيث قيمته النسبية، ولا سيما في ضوء التحقيقات في اغتياالات عام ٢٠٠٩.

وقد أعرب أعضاء المجلس أيضاً عن رأي مفاده أن الملكية الوطنية لمهام بناء السلام، والسيطرة الأمنية على الجيش والاتجار بالمخدرات لا تزال تمثل شواغل جديدة.

ليبيا

استُعرضت الحالة في ليبيا أربع مرات في حزيران/يونيه ٢٠١١. فقد عقد المجلس في ١٥ حزيران/يونيه، اجتماعاً مع اللجنة المختصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي التي ترأسها موريتانيا وتضم جنوب أفريقيا والكونغو ومالي وأوغندا. وأكدت موريتانيا في بيان باسم اللجنة المختصة، دعم الاتحاد الأفريقي لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، مشيرة إلى التزام جميع الدول الأعضاء والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى ذات الصلة بهما التزاماً تاماً نصاً وروحاً. وأشارت موريتانيا إلى أن استمرار العمليات العسكرية في ليبيا يطرح تحديات جديدة فيما يتعلق باحتمالات التحول الديمقراطي وأمن بلدان المنطقة واستقرارها. وأعربت موريتانيا أيضاً عن أسفها لتهميش الاتحاد الأفريقي في إدارة نزاع يعنيه في المقام الأول.

وأعربت موريتانيا عن دعم اللجنة لاستخدام خريطة الطريق المقترحة من قِبَل الاتحاد الأفريقي والتي تدعو إلى وضع حد فوري للأعمال العدائية، وتعاون السلطات الليبية في السماح بالمساعدات الإنسانية، وحماية الرعايا الأجانب وتنفيذ الإصلاحات السياسية الضرورية التي تؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية.

وقد عقد المجلس، في ٢٧ حزيران/يونيه، جلسة علنية للاستماع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لين باسكوي، حول الحالة في ليبيا. وأعقبت الجلسة العلنية مشاورات شارك فيها المستشار الخاص للأمين العام بشأن التخطيط لما بعد التزاعات إيان مارتن.

وفيما يتعلق بالأوضاع السياسية، قال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إنه ينبغي على المجتمع الدولي تشجيع البوادر الأولى لعملية التفاوض. كما أبلغ المجلس بأن المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت أوامر بالقبض على العقيد معمر القذافي وابنه سيف الإسلام

القذافي، والسيد عبد الله السنوسي، رئيس أجهزة الأمن الليبية، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وذكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أيضا أن الأمين العام قد أجرى محادثات مع السلطات الليبية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك مع جهات فاعلة دولية أخرى، من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة. وأشاد بالمبعوث الخاص للأمين العام في ليبيا لما بذله من جهود لرأب هوة الخلافات بين الطرفين، والشروع في مفاوضات مباشرة، وإنهاء الأعمال العدائية وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية بشكل يمكن الاعتماد عليه.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الإنسانية المخوفة بالمخاطر وأهابوا بالسلطات الليبية أن توقف الانتهاكات ضد السكان المدنيين. وكرروا نداءهم بوقف إطلاق النار بشكل يتسم بالمصداقية والقابلية للتحقق ودون شروط، وشددوا على الحاجة إلى حل سياسي متفق عليه من أجل الخروج من الأزمة، وتحسين رفاهية السكان المدنيين.

الصومال

العملية السياسية

في ١٧ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة إحاطة عامة عن الصومال، واستمع إلى تقرير من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس أن الحالة الأمنية قد تحسنت بشكل ملحوظ في الصومال، ولا سيما في العاصمة. وفي الوقت نفسه، ظلت حركة الشباب تتعرض لانشقاقات عديدة، وفقدان الدعم الشعبي.

وأفاد أيضا بأن عملية نشر ٤ ٠٠٠ جندي إضافي لتعزيز قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قد شارفت على الانتهاء. وقامت الهند والاتحاد الأوروبي بتوفير تمويل إضافي.

وبخصوص المشهد السياسي، ظلت الحالة متقلبة، ويرجع ذلك أساسا إلى وجود خلافات مستمرة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

وقد أطلع المجلس على ما استجد بشأن خريطة الطريق التي اقترحها الممثل الخاص للأمين العام للصومال، التي كان من المتوقع اعتمادها في مؤتمر للصوماليين، في تموز/يوليه ٢٠١١ في مقديشو.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في الصومال فيما يتعلق بالأمن. وأثنوا على جهود الممثل الخاص لتعزيز السلام في الصومال.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لاتفاق كمبالا، ودعوا السلطات الصومالية لتنفيذه بسرعة. وأعربت بعض الوفود عن قلقها لأن الاتفاق لم يكن شاملا بقدر كافٍ.

القرصنة

خلال الإحاطة العامة للمجلس التي عُقدت في ٢١ حزيران/يونيه، قامت وكالة الأمين العام للشؤون القانونية، بوصف مختلف الخيارات لإنشاء محاكم صومالية متخصصة لمحاكمة القرصنة المشتبه بهم في الصومال وفي المنطقة على حد سواء، بما في ذلك إنشاء محكمة متخصصة خارج الحدود الصومالية لمكافحة القرصنة. وشددت على أن الجدول الزمني لإنشاء محكمة خارج الحدود الإقليمية للصومال أمر غير مؤكد. فالعوامل الرئيسية المؤثرة في هذه العملية تتمثل في معارضة الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية الصومالية المعنية لتلك الفكرة، ونقص عدد الصوماليين العاملين في المهن القانونية.

وذكرت السيدة أوبراين أيضا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يضطلعان بالفعل بتنفيذ برامج الدعم لتعزيز قدرة المحاكم المحلية في إقليمي "صوماليلاند" و "بونتلاندا".

وإضافة إلى ذلك، أبلغت السيدة أوبراين أعضاء المجلس أن حكومة تنزانيا قد أعربت عن استعدادها لاستضافة المحكمة الصومالية التي تنشأ خارج الحدود الإقليمية للصومال.

وهي ترى أنه، في حال تقرر إنشاء محكمة خارج الحدود الإقليمية، سيكون من الضروري وضع ترتيبات خاصة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والدولة المضيفة.

وأعرب المجلس عن تأييده لتعزيز قدرات المحاكم في إقليمي "بونتلاندا" و "صوماليلاند". ولكنه انقسم، مع ذلك، فيما يتعلق بإنشاء محكمة خارج الحدود الإقليمية. ويعتقد بعض الوفود أن عملية إنشاء محكمة من هذا القبيل ستكون مكلفة وذات فائدة هامشية، وأنه بدلا من ذلك، يتعين على المجلس بناء القدرات في إقليمي "صوماليلاند" و "بونتلاندا".

وأيدت وفود أخرى فكرة إنشاء محكمة خارج الحدود الإقليمية وتحتكم إلى النظام القانوني الصومالي. ووجهت الدعوة إلى الأطراف الصومالية لمواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة، وأعربت عن عزمها مواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء آلية قضائية فعالة لمكافحة القرصنة بمشاركة دولية.

السودان

كان السودان موضوع عدة جلسات لمجلس الأمن عقدت في حزيران/يونيه. وإضافة إلى ملاحقة المحكمة الجنائية الدولية للرئيس البشير قضائياً، كان المجلس يراقب عن كثب مسألتي الأمن والأزمة الإنسانية في أبيي وفي جنوب كردفان وتطور العملية السياسية في دارفور.

المحكمة الجنائية الدولية

في يوم الأربعاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، درس مجلس الأمن التقرير الذي قدمه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، بشأن عمل مكتبه في السودان خلال الأشهر الستة السابقة.

وقدم المدعي العام وصفاً للتحقيقات التي أجرتها المحكمة الجنائية الدولية منذ اعتماد القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) الذي أحال الوضع في دارفور إلى المدعي العام. وكرر الاتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية الموجهة إلى رئيس جمهورية السودان، عمر البشير، وحاكم ولاية جنوب كردفان، أحمد هارون، والزعيم القبلي، علي كوشيب.

وسلط الضوء على عدم تعاون حكومة السودان مع المحكمة فيما يتعلق باعتقال وتسليم أحمد هارون وعلي كوشيب. وذكر أيضاً أن الإبادة الجماعية مستمرة، ولا سيما ضد قبائل الفور والزغاوة والمساليت، التي لا تدين بالولاء للنظام.

وأشار المدعي العام أيضاً إلى أن رئيس السودان قد حوّل مسؤوليته الجنائية إلى أداة للمساومة، ولا سيما عن طريق عرقلة عمل الوكالات الإنسانية ونسبة الجرائم إلى الصدامات القبلية.

وفي هذا الصدد، طلب المدعي العام إلى المجلس تحديد سبل إجبار حكومة السودان على التعاون الكامل مع المحكمة، واستخدام المعلومات المتوفرة لوقف الجرائم في دارفور.

وأثناء المشاورات، أنحى بعض الوفود باللوم على السودان لرفضه التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وأعربوا عن اعتقادهم، بصفة خاصة، أن الحكومة لم تف بالتزاماتها وأنها استمرت في فرض قيود على تحركات العاملين في المجال الإنساني بهدف إخفاء سياسة الإبادة التي تتبعها. ولذلك، دعوا السلطات السودانية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ومن ناحية أخرى، كررت وفود أخرى رغبتها في أن ترى المحكمة الجنائية الدولية وهي تعتمد نهجاً غير متحيز وتوفق بين الحاجة إلى العدالة والحاجة إلى تحقيق السلام والاستقرار في السودان.

الوضع في أبيي وجنوب كردفان

في يوم الاثنين، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، درس المجلس الوضع في أبيي وجنوب كردفان، الذي اتسم بوقوع صدامات عنيفة بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وناقش المجلس، بصورة خاصة، المفاوضات التي عُقدت في أديس أبابا تحت رعاية الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، والتي كان من المتوقع أن تضع حداً للأعمال العدائية.

وقد قام رئيس جنوب أفريقيا، ثابو امبيكي، وهايلا منقريوس، بصفتها وسيطين، بإبلاغ المجلس أن حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان قد وقعتا اتفاقاً بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة منطقة أبيي وتأمينها، وطلبتا إجراء نشر سريع للقوات الإثيوبية في أبيي.

وتضمن الاتفاق أيضاً أحكاماً تنص على انسحاب القوات المسلحة السودانية من المنطقة وعودة اللاجئين والمشردين.

وشدد السيد منقريوس والسيد امبيكي على الحاجة الملحة لتنفيذ الاتفاق دون تأخير من أجل وضع حد للقتال، والسماح بعودة المشردين وتمكين عمال الإغاثة من إجراء عمليات تدخل فعال في المناطق المتضررة.

وفيما يتعلق بالوضع في جنوب كردفان، أبلغ السيد امبيكي أعضاء المجلس أن المفاوضات مع ممثلي تلك المنطقة ومع ممثلي السودان ستبدأ في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١ في أديس أبابا تحت رعاية لجنة الاتحاد الإفريقي والممثل الخاص للأمين العام.

وأخيراً، ذكر السيد امبيكي أن فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الإفريقي بشأن السودان سيواصل مساعدة الطرفين على المضي قدماً في وضع ترتيبات مرحلة ما بعد الاستفتاء.

وقام ممثلاً شمال السودان وجنوبه، دفع الله الحاج علي عثمان وحزقيال لول غاتكوث، اللذان شاركا في الاجتماع، بالتأكيد مجدداً على التزام حكومتيهما بإيجاد حل سلمي للأزمة في أبيي وجنوب كردفان. وقال غاتكوث أن الوضع في جنوب كردفان معرض لخطر التحول إلى "تطهير عرقي، وربما إبادة جماعية". وأبلغ الممثل الدائم للسودان المجلس أن حكومة السودان قد أوشكت على الموافقة على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جنوب كردفان وأنه إذا لم يحدث هذا الأمر بحلول ٢٢ حزيران/يونيه، فستكون هناك مشاورات للتوصل إلى حل. وذكر أيضاً أن السودان قد أعلن أن وجوده في منطقة أبيي مؤقت، وأنه سينسحب بمجرد التوصل إلى اتفاق بشأن الأمن. وشدد غاتكوث على أن وجود الأمم المتحدة

في أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وكذلك في المناطق الحدودية، يجب أن تستمر، ريثما يتم البت نهائيا في القضايا العالقة في إطار اتفاق السلام الشامل.

ورحب أعضاء المجلس بالاتفاق المؤقت الذي وقعه الطرفان، فضلا عن التزام حكومة إثيوبيا بنشر القوات في منطقة أبيي بموجب تفويض من الأمم المتحدة.

وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيقدم إلى المجلس قريبا مشروع قرار، لينظر فيه المجلس، يأذن بإنشاء قوة الأمن المؤقتة المقترحة لأبيي. وأدان أعضاء المجلس أيضا أعمال العنف ضد السكان المدنيين في أبيي وجنوب كردفان، ودعوا الطرفين إلى وقف الأعمال العدائية ورفع القيود المفروضة على عمال الإغاثة وبعثة الأمم المتحدة في السودان.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار ١٩٩٠ (٢٠١١)، الذي أنشأ قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، على نحو ما ورد في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه.

دارفور

عقد المجلس جلسة تفاعلية غير رسمية في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ مع الوسيط الرئيسي المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور، جيريل باسولي، ورئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني.

وكان القصد من هذه الجلسة اطلاع أعضاء مجلس الأمن على نتائج المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو تحت رعاية الوسيط الرئيسي المشترك وحكومة دولة قطر.

وأعلن الوسطاء لأعضاء المجلس عن اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وإمكانية اتخاذها أساسا لعملية لإرساء السلام في دارفور.

وطلب فريق الوساطة مواصلة تقديم الدعم من المجلس إلى محادثات السلام في الدوحة. وبعد الجلسة، اعتمد المجلس بيانا صحفيا يدعو جميع الأطراف إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى اتفاق سلام شامل في أقرب وقت ممكن على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

آسيا

الشرق الأوسط

إحاطات من إدارة الشؤون السياسية

في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وتحديدًا استمرار الجمود في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. وكرر النداءات التي صدرت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١ عن الأمين العام والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والداعية لسرعة العودة إلى المفاوضات، وأشار إلى أن الأمين العام يعتقد أن الأفكار التي طرحها الرئيس باراك أوباما في خطابه بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، يمكن أن تساعد على دفع محادثات السلام نحو الأمام.

وأفاد وكيل الأمين العام أيضًا بمواصلة إسرائيل لنشاط المستوطنات وبأن الأمم المتحدة تعتقد اعتقادًا قويا بضرورة تقديم المساعدات لسكان غزة عن طريق المعابر الرسمية.

وقد جدد أعضاء المجلس دعمهم لاستئناف محادثات السلام المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وجدد بعض الأعضاء أيضًا إدانتهم لاستمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي العربية.

وفي ما يتعلق بلبنان، أفاد وكيل الأمين العام بأن حكومة جديدة شكّلت في ١٣ حزيران/يونيه. وبأن الأمين العام يتطلع إلى تعاونها الكامل في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد رحب أعضاء مجلس الأمن بتشكيل الحكومة الجديدة وأعربوا عن أملهم في أن تعمل على حل الشواغل الأمنية التي تفرضها الجماعات المسلحة. وحث الأعضاء أيضًا السلطات اللبنانية على تشجيع وتعزيز الحوار الوطني، فضلاً عن التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي ما يتعلق بالجزولان، استنكر أعضاء المجلس حادثة يوم ٥ حزيران/يونيه. ورأى بعضهم أن الجمهورية العربية السورية مسؤولة عن الحادث، زاعمين أن القوات السورية المتمركزة على خط الحدود سمحت عمداً للمتظاهرين بعبوره. ورأت بعض الوفود أن إهمال القوات السورية هو مناورة من جانب دمشق في محاولة منها لتحويل اهتمام الرأي العام العالمي عن العنف المرتكب ضد المتظاهرين السلميين في الجمهورية العربية السورية. وأشارت وفود أخرى إلى الاستخدام المفرط للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي.

وفي ما يخص التطورات في الجمهورية العربية السورية، صرح وكيل الأمين العام أنه رغم الصعوبات التي واجهتها الأمانة العامة للأمم المتحدة في الحصول على معلومات محددة حول الحالة في الجمهورية العربية السورية، تشير المعلومات المقدّمة من وسائط الإعلام والمراقبين المستقلين إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكب في حق المتظاهرين السلميين. وأعرب العديد من أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء تصاعد أعمال العنف التي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا في صفوف المتظاهرين المدنيين.

وأعرب عدة أعضاء آخرين عن تحفظاتهم بشأن ما إذا كانت الحكومة السورية تتحمل وحدها مسؤولية أعمال العنف الجارية في البلاد. وقد عارضت هذه الوفود النظر في مشروع قرار قدمه أربعة أعضاء آخرين في مجلس الأمن، بحجة أن أي إجراءات يتخذها المجلس إزاء الحالة في الجمهورية العربية السورية قد تؤدي إلى نتائج عكسية. ورفضت وفود أخرى الادعاء بأن الحالة في الجمهورية العربية السورية تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفي ٦ و ١٧ و ٢٤ حزيران/يونيه، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من المستشار الخاص باليمن، جمال بن عمر، بشأن الحالة هناك.

ووصف المستشار الصعوبات التي تواجه حكومة اليمن في تنفيذ الإصلاحات التي من شأنها تلبية رغبات الزعماء المحليين وإرضائهم. وأشار كذلك إلى أن رفض المتظاهرين الشباب للمقترحات التي تقدمت بها السلطات اليمنية أدى إلى تفاقم المأزق السياسي.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه، اعتمد أعضاء مجلس الأمن بياناً صحفياً أعربوا فيه عن قلقهم الشديد من تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في اليمن. وحثوا الطرفين على التحلي بالمزيد من ضبط النفس والدخول في حوار سياسي شامل.

وقد رحب أعضاء مجلس الأمن بجهود الوساطة التي يقوم بها مجلس التعاون الخليجي لمساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاق.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالإعلان عن بعثة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى اليمن، من المقرر إيفادها في الفترة بين ٢٧ حزيران/يونيه و ٦ تموز/يوليه ٢٠١١.

العراق

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، اعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً يتعلق بصندوق تنمية العراق.

وقد رحب أعضاء المجلس بتولي حكومة العراق الإدارة المستقلة الكاملة لعائدات صندوق تنمية العراق اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١١.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بإنشاء حكومة العراق لترتيب لاحق لانتقال صندوق تنمية العراق، بما يتماشى مع القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)، ومع الجهود المستمرة لحكومة العراق والتزامها بضمان استخدام عائدات النفط لمصلحة الشعب العراقي، وبأن تبقى ترتيبات الانتقال منسجمة مع الدستور ومع أفضل الممارسات الدولية في ما يتعلق بالمساءلة والشفافية والنزاهة.

وأخيراً، حث أعضاء مجلس الأمن العراق على مواصلة الامتثال للقرارات ذات الصلة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقرار ١٩٥٦ (٢٠١٠).

العراق/الكويت

في ٢٢ حزيران/يونيه استمع مجلس الأمن إلى تقرير غينادي تاراسوف، المنسق الرفيع المستوى للأمين العام، المتعلق بالمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة. وذكر أنه لم يحرز سوى تقدم محدود في هذا الصدد.

ورأى أن الطرفين، الكويت والعراق، بحاجة إلى استعادة الثقة المتبادلة، والمضي في تعاونهما بهدف التوصل إلى تسوية نهائية لهذه المسألة.

وحث أعضاء مجلس الأمن العراق على التعجيل بتسوية المسائل العالقة وفقاً لالتزاماته في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ٢٣ حزيران/يونيه ناقش وكيل الأمين العام للشؤون السياسية خلال الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن أحداث ٥ حزيران/يونيه في الجولان السوري، وهي الأحداث التي هددت وقف إطلاق النار السائد منذ زمن طويل.

وأعرب بعض أعضاء مجلس الأمن عن أسفهم العميق للحادث الذي كان الأول من نوعه منذ سنوات كثيرة. وأكدت وفود عديدة أن الجمهورية العربية السورية سمحت عمداً للمتظاهرين الفلسطينيين بعبور الطوق الأمني والوصول إلى خط الحدود، الأمر الذي أثار رد فعل غير متناسب من جانب القوات الإسرائيلية. ورأت تلك الوفود أن هدف الجمهورية العربية السورية هو صرف انتباه الرأي العام العالمي عن الانتهاكات التي يرتكبها النظام السوري في حق المتظاهرين السلميين الذين ينادون بالإصلاح الديمقراطي.

وقد ذكر أعضاء آخرون في المجلس أن أحداث ٥ حزيران/يونيه في الجولان لا صلة لها بالحالة الداخلية في الجمهورية العربية السورية.

اتخذ بالإجماع القرار ١٩٩٤ (٢٠١١) بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من قبل الدول الـ ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن.

أوروبا

في ١٣ حزيران/يونيه، أجرى المجلس مشاورات لدراسة تقرير التقييم الذي أعده الأمين العام بشأن عمليات الأمم المتحدة في قبرص (S/2011/332).

واستمع أعضاء المجلس إلى الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في قبرص ليزا بوتنهايم.

وأعرب المجلس مجدداً عن تأييده لبعثة الأمين العام للمسعفي الحميدة في قبرص، ورحب بمشاركة الأمين العام الشخصية في تعزيز عملية تفاوضية حقيقية وبناءة بين الطرفين، بما في ذلك اجتماعه المزمع عقده مع قادة الطائفتين في ٧ تموز/يوليه.

ورحب الأعضاء باستتباب الهدوء في المنطقة العازلة خلال الفترة الزمنية محل النظر وبالتعاون المرضي بين القوى المتعارضة وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وهو ما ساعد في تعزيز التدابير العسكرية لبناء الثقة التي أسهمت في عملية السلام.

وأشاد المجلس أيضاً بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لتيسيرها تبادل المعلومات بين الطرفين بشأن الجريمة والمسائل الجنائية والتراث الثقافي. ورحب المجلس بالاستمرار المرضي للأنشطة الإنسانية للجنة المعنية بالأشخاص المفقودين، وبالذور الإيجابي الذي اضطلع به الطرفان في فتح نقاط مرور جديدة من شأنها تحسين الثقة العامة بين الطائفتين.

وحدد أعضاء المجلس بعد ذلك عددا من الشواغل: أعربوا عن أسفهم إزاء القيود الموضوعية على حركة موظفي الأمم المتحدة المدنيين المعينين محليا، وهي القيود التي يرى المجلس أنها تخالف أحد المبادئ التشغيلية الرئيسية للمنظمة.

وحث أعضاء المجلس الطرفين على عدم ادخار أي جهد من أجل كفالة الاحترام الكامل لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص فيما يتعلق بتحديات الأفراد لسلطتها في المنطقة العازلة.

وأخيرا، أعرب المجلس عن قلقه إزاء التهديد المستمر الذي تمثله الألغام في قبرص، ولا سيما في المنطقة العازلة.

واتخذ المجلس القرار ١٩٨٦ (٢٠١١) الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لمدة ستة أشهر تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، آخذا في الاعتبار الوضع المتغير على أرض الواقع والدور المهم الذي تواصله قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الاضطلاع به في الجزيرة عن طريق توفير الأمن وتشجيع التعاون والثقة بين الطائفتين.

الاجتماع المفتوح لمجلس الأمن بشأن المخدرات والجريمة

تلقى المجلس في ٢٤ حزيران/يونيه إحاطة من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار بالمخدرات وما يمثل من تهديد للسلم والأمن الدوليين. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

التوصية بتعيين السيد بان كي - مون

لما كان مجلس الأمن لم يتلق سوى ترشيح واحد فقط لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة هو ترشيح السيد بان كي - مون، فقد قرر المجلس تقصير عملية استعراض ترشيحه.

وقرر المجلس عقد مشاورات في ١٦ حزيران/يونيه وجلسة خاصة في ١٧ حزيران/يونيه لهذا الغرض، وبما يتماشى مع الإجراء المقرر.

وخلال المشاورات الخاصة المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه، شرح نويل نيلسن ميسون، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، لأعضاء المجلس الإجراء القانوني المنطبق على استعراض ترشيح بان كي - مون وتوصية الجمعية العامة بتعيينه.

ونظر مجلس الأمن في جلسته ٦٥٥٦ المعقودة كجلسة مغلقة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ في مسألة التوصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة.

وطبقا للإجراء المعتاد، اتخذ مجلس الأمن بالتزكية القرار ١٩٨٧ (٢٠١١) الذي أوصى فيه الجمعية العامة بتعيين السيد بان كي - مون أميناً عاماً للأمم المتحدة لفترة ولاية ثانية تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقرر أعضاء المجلس أيضاً تبني قرار الجمعية العامة بتعيين السيد بان كي - مون.

المسائل المواضيعية

المناقشة المتعلقة بتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلم والأمن الدوليين

أجرى مجلس الأمن، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، مناقشة رفيعة المستوى عن تأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأمن الدولي.

وبالإضافة إلى رئيس جمهورية غابون، علي بونغو أونديمبا، الذي ترأس المناقشة، شارك في هذا الاجتماع الهام، الشخصيات المرموقة التالية: الأمين العام للأمم المتحدة؛ ورئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، غودلك إبيلي جوناثان؛ ونائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، كغاليم موتلانتي؛ ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية في الجمهورية الفرنسية، آلان حوييه؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ميشيل سيديي.

وفي البداية، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٨٣ (٢٠١١)، وهو تمديد للقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وقدمت ذلك القرار البوسنة والهرسك، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وغابون، ونيجيريا، والبرتغال، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

واعترف مجلس الأمن، بموجب القرار، بضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات النزاع وما بعد النزاع، من خلال التركيز على ما يلي:

- التشجيع على القيام، حسب الاقتضاء، بدمج برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صلب تنفيذ المهام المسندة إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛
- تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، إلى المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص المعرضين للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مثل النساء والفتيات؛

- تشجيع التعاون فيما بين البلدان المساهمة بقوات والبلدان الأخرى بهدف تكثيف أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛
- ضمان التنفيذ الفعال لسياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقاً مع الأفراد المدنيين والنظاميين من موظفي الأمم المتحدة ممن يدانون بارتكاب اعتداء جنسي وغيره من أشكال العنف أثناء فترة انتشارهم، والرامية إلى معاقبتهم.

الهيئات الفرعية التابعة للمجلس

المحكمتان الدوليتان لرواندا وبوغوسلافيا السابقة

نظر مجلس الأمن، في جلسته ٦٥٤٥ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، في التقريرين المقدمين من رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعين العامين فيهما، عملاً بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

- وبعد بيان أدلى به القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، عن التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها المحكمتان في إنجاز أعمالهما، طلب إلى المجلس أن ينظر في اتخاذ التدابير التالية لدعم سير أعمال المحكمتين، وهي:
- دفع مبلغ على سبيل المنحة لاستبقاء الموظفين الذين عملوا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لأكثر من خمس سنوات والذين يفترض أن يظلوا في مناصبهم إلى حين إغلاق المحكمة؛
- إنشاء صندوق لتعويض ضحايا الجرائم الواقعة في نطاق اختصاص المحكمتين؛
- إبرام اتفاقات بين الدول الأعضاء والمحكمتين فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام.

واتفقت القاضية خان، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مع القاضي روبنسون في رأيه.

وأتاح المناقشة الفرصة لأعضاء المجلس لكي يعيدوا التأكيد على ما يلي:

- أهمية مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، رحبت الدول الأعضاء بالقبض على راتكو ملاديتش وبرنار مونياغيشاري

في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، باعتبار ذلك دليلاً واضحاً على التعاون من جانب صربيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية

- أهمية إنجاز المحكمتين لجميع أعمالهما ضمن الإطار الزمني المقرر بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)
- ضرورة تعزيز قدرات المحكمتين من أجل كفالة الانتقال على نحو سلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية

وفي هذا الصدد، شدد أعضاء المجلس على ضرورة الإمعان في دراسة المسائل التي لم تحسم بعد فيما يتصل بإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية.

الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام

قدمت الممثلة الدائمة لنيجيريا ورئيسة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، جوي أوغوو، إحاطة بشأن عمل الفريق في ٢٧ حزيران/يونيه.

وذكرت السيدة أوغوو في تقريرها أن الفريق كان قد اعتمد، في الاجتماع الأول المعقود في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، برنامج عمله للنصف الأول من عام ٢٠١١، الذي انصب التركيز فيه على التحديات التي تواجه البعثات في مواكبة التغيرات التي تطرأ على الأوضاع السياسية والبعثات التي تنشر في حالات خاصة، مثل بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبحث الفريق أيضاً استراتيجيات الخروج والانتقال إلى مرحلة بناء السلام.

وأزمع الفريق أيضاً دراسة التطورات المتصلة ببعض ولايات حفظ السلام واستهل مشاورات بين البلدان المساهمة بقوات وإدارة عمليات حفظ السلام بغية مناقشة التحديات التي تواجه بعثات حفظ السلام التي ستنتهي ولاياتها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وبناء على ذلك، عقد الفريق العامل اجتماعين في ٧ و ٢٧ نيسان/أبريل لمناقشة التطورات والتحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي بعثات تواجه أوضاعاً سياسية مضطربة في البلدان التي نُشرت فيها.

وفي أثناء المناقشات، رأى أعضاء المجلس، أنه يجب التعجيل، في حالة بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بحل عدة مسائل حاسمة، منها المواطنة والأمن والترتيبات المتعلقة بتقاسم الثروة والأصول ومسألة الأهلية، قبل أن يعلن جنوب السودان استقلاله.

وفي ذات الوقت، لوحظ أن تقدماً كبيراً قد أُحرز فيما يتعلق بترتيبات الحدود. وأشارت وفود عدة إلى إمكانية وجود للأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان والحاجة إلى عنصر عسكري يدعم العملية السياسية بعد التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل.

وأعربت وفود عن قلقها بشأن نقل الأفراد والمعدات فور انقضاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في السودان؛ والتنسيق بين الوحدات المتكاملة المشتركة وبعثة الأمم المتحدة في السودان؛ والتحديات المتمثلة في حماية المدنيين المرتبطين بولاية البعثة؛ والعمليات المشتركة بين شمال السودان وجنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ ومدى القدرة على القيام برحلات جوية طارئة باستخدام الطائرات العمودية لحماية المدنيين دون الحصول على إذن مسبق من السلطات السودانية.